من خارج الحدود

زيارة نتنياهو .. التأويلات المغلوطة

حازم مبيضين

الوصف المغرض لبعض أجهزة الاعلام المشبوهة لقاء العاهل الاردني برئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه عودة للدفء في علاقات البلدين يدخل بالتأكيد في باب الغيظ من الدور الاردني المعتدل والمتميز في مسيرة البحث عن السلام في هذه المنطقه، وليس سراً أن اللقاء ركز على إيجاد البيئة الكفيلة بالتمهيد لانطلاق مفاوضات فلسطينية إسرائيلية مباشرة تعالج جميع قضايا الوضع النهائي، وفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة على التراب الوطني الفلسطيني، والتي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، وليس سراً أن الملك حذر نتنياهو من ضياع الفرصة المتاحة لتحقيق السلام، وهو ما ينذر بانفجار الوضع في المنطقة في حال استمرار الوضع الراهن، وليس سراً أيضاً أن اللقاء تم بعد تكرار طلبه من نتنياهو وأن عمان لم تكن متحمسة لعقده، لقناعتها بعدم جدية نتنياهو في تحقيق الأمن والسلام، ويعني ذلك بالضرورة أن هكذا لقاء لا يعني نهاية الفتور في العلاقة الأردنية الإسرائيلية.

معروف أن واشنطن مستعدة لبذل جهدها في دفع عملية السلام، وأنها قد تكون لعبت دورا مهماً في ترتيب اللقاء، لكن من المهم التوضيح بأن اللقاء يندرج في سلسلة التحركات المتسارعة في المنطقة تحضيرا للمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ومحاولة تحسين شروطها قبل انطلاقها، ومعروف أن القيادة الاردنية غير متفائلة بالمواقف الاسرائيلية تجاه ذلك لكن المعروف أيضاً أن الحرص الاردني على اغتنام الفرصة الراهنة لاحلال السلام هي الدافع لعدم غلق أبواب الاتصالات مع تل أبيب، رغم توترعلاقات الطرفين، غير أن الزعم أن اللقاء اقتصر على تحقيق مكاسب لنتنياهو بتصويره كرجل سلام منفتح على دول الجوار ومقبول فيها وبما يقوي حكومته على الصعيد الخارجي ويعزز قوتها داخلياً، والزعم أن رئيس الوزراء الاسرائيلي يحاول الاستقواء بالأردن على الرئيس الفلسطيني لدفعه للمفاوضات المباشرة باعتبارها غطاء لإعادة صياغة علاقات الدولة العبرية بالعالم، ليس أكثر من قفز على حقيقة التنسيق عالي المستوى بين القيادتين الاردنية والفلسطينية، وقفز على حقيقة أن الاردن لايرضى بلعب أية أدوار تتنافى مع المصلحة الفلسطينية المتمثلة بقيام الدولة المستقلة على الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية كعاصمة للدولة العتيدة.

الأردن كما هو معروف ليس ضد اللقاء لأنه يدرك بأن ضياع فرصة السلام الحالية تعني نهاية الرهان على عملية السلام وانزلاق المنطقة نحو دورة جديدة من العنف العبثي، وهو يدرك حجم الخسارات التي ستصيب الجميع أن لم تقم الدولة الفلسطينية، ويدرك أن الفلسطينيين سيستفيدون من هكذا لقاء، واستقبل نتنياهو بعد إفهامه أن لاأحد يثق بجديته في دفع المسيرة السياسية إلى الأمام، وإفهامه أيضاً أن كل الاجراءات الأخيرة في القدس مرفوضة ومدانة ، أما المحاولة البائسة لتصوير اللقاء وكأنه مجرد تلميع لصورة نتنياهو أو رضوخ للاملاءات والضغوط الاميركية فانه ليس أكثر من محاولة للقفز على حقيقة أن الدور الاردني مستمر وفاعل وأساسي في عملية سلام الشرق الاوسط وأن هذا الدور المحوري والمطلوب من الفرقاء كافة يستوجب اللقاء مع الجميع دون أن يعني أن العلاقات معهم سمن على عسل، ويكفي أن الملك عبد الله استمع من نتنياهو لتأكيدات عن استعداده لتسوية دائمة لكل المسائل الجوهرية، وأن الملك أبلغه بضرورة الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية تجعل من الصعب إقرار حل الدولتين.

السلطة تبحث الاجواء المناسبة وتل أبيب مستعدة "للصراحة"

مفاوضات فلسطينية اسرائيلية مباشرة تنتظر موعداً من عباس

اعداد / المدى

لم يتبق ليبدأ الفلسطينيون والاسرائيليون مفاوضات مباشرة هي الاولى منذ مؤتمر مدريد قبل ما يقرب الـ ١٥ عاما سوى موعد يحدده رئيس السلطة الفلسطينية.

الجامعة العربية منحت ليلة امس الاول محمود عباس ضوءاً اخضر للخوض في المفاوضات المباشرة بعد ضغوط سياسية تصدرها النشاط الدبلوماسي للرئيس الامريكي باراك اوباما.

لكن المراقبين قلقون من ان تفضي الى نتائج ايجابية، والسؤال اليوم حيال هذا الامر هو: هل تنهي هذه المفاوضات ازمة عقود من الصراع.

وقبل ان تبدأ يضع هؤلاء عددا من الامور الحاسمة التي قد تكون سببا في الفشل مثلما ستكون للنجاح: الحدود، ارهاب الدولة العبرية، الاستيطان. فضلا عن عجز المجتمع الدولي عن التوافق مع القوانين الدولية حيال تصرفات اسرائيل.

القرار

الجامعة العربية وافقت على اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين وتركت لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ان يحدد موعد بدئها.

وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني قال ليلة امس الاول الخميس ان هناك موافقة ولكن موافقة بمفهوم ما سيناقش وكيفية المباحثات، متحدثا في ختام اجتماع وزاري عقدته الجامعة العربية في القاهرة بحضور محمود عباس لبحث شروط بدء حوار مباشر بين اسرائيل والفلسطينيين تضغط واشنطن باتجاهه. واضاف انه "سيترك تقدير الموقف للرئيس ابو مازن (عباس) عندما تتوافر الاجواء للبدء بهذه المفاوضات".

رد نتنياهو

أثر ذلك سارع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو الى الرد مبديا استعداده لبدء مفاوضات "مباشرة وصريحة" مع السلطة الفلسطينية في الايام المقبلة.

وجاء في بيان صادر عن مكتب رئاسة الحكومة "ردا على قرار الجامعة العربية، قال بنيامين نتانياهو انه مستعد ليبدأ منذ الايام القليلة المقبلة مفاوضات مباشرة وصريحة مع السلطة الفلسطينية" برئاسة محمود عباس.

ويعتقد نتنياهو انه "من الممكن التوصل الى اتفاق سلام بين البلدين في مستقبل قريب بفضل مفاوضات مباشرة".

من جهته طالب الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى بـ"ضمانات مكتوبة".

وقال مسؤول عربي شارك في اجتماع لجنة المتابعة ان اللجنة قررت توجيه رسالة الى الرئيس الاميركي باراك اوباما لاستيضاح امكانية تطبيق رؤيته لعملية السلام في الشرق الاوسط.

وقال المسؤول لوكالة فرانس برس ان وزراء الخارجية قرروا "ارسال رسالة الى الرئيس الاميركي باراك اوباما لاستيضاح امكانية تطبيق رؤيته لعملية السلام في الشرق الاوسط".

واوضح ان اللجنة "لم ترفض الدخول في المفاوضات المباشرة وابقت الباب مفتوحا امام الجهود الاميركية التي ثمنها المسؤولون العرب عاليا".

وتابع ان "الرسالة ستتضمن التاكيد على المبادئ العامة لعملية السلام وهي وقف الاستيطان ووجود مرجعية واضحة للمفاوضات المباشرة ووقف الممارسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وخاصة وقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس".

واضاف "الرسالة تشكر الرئيس اوباما على جهوده في عملية السلام وادارته وتؤكد مبادرة السلام العربية ومنها التطبيع مع اسرائيل وتشير الى الاستعداد العربي للتطبيع مع اسرائيل بموجب هذه المبادرة بعد اقامة دولة فلسطينية مستقلة".

وقال "اننا اشدنا بمواقف الرئيس اوباما الايجابية الاخيرة"، مشيرا الى ان الرسالة "تدعوه الى تطبيق هذه المواقف على الارض وان العرب على استعداد للتعاون مع الاميركان لتطبيق هذه المواقف". كما "تطالب الرسالة اوباما بمواصلة الاتصالات مع العرب والقيادة الفلسطينية لاستيضاح امكانية تطبيق" رؤيته.

ترحيب امريكي

اما الولايات المتحدة فقد اعتبرت موقف الجامعة العربية الموافق على بدء المفاوضات المباشرة "مشجع"، بحسب المتحدث باسم وزارة الخارجية. وقال فيليب كراولي للصحفيين "ان ما سمعناه اليوم من القاهرة مشجع".

ويطالب عباس بضمانات من اسرائيل لاقامة دولة فلسطينية بحدود ١٩٦٧ بين الدولة العبرية من جهة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية من جهة اخرى.

كما يريد عباس وقف البناء الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية. فيما يرفض نتانياهو الذي يترأس تحالفا من اليمين واليمين المتطرف تقديم اي تنازلات، اي شروط مسبقة للمفاوضات. وقال انه مستعد للقاء عباس لبحث كل قضايا الوضع النهائي، لكنه اتهم الفلسطينيين بـ"التهرب" من المفاوضات.

وقال هشام يوسف مدير مكتب الامين العام للجامعة العربية لوكالة فرانس برس ان "المسألة لا تتعلق بضغوط اميركية بل بمصلحة الفلسطينيين".

واضاف ان "مصلحتهم واضحة، انهم يريدون ان يروا تقدما في المفاوضات غير المباشرة ونحن ندعمهم".

حماس والجهاد

لكن حركتا حماس والجهاد الاسلامي عبرتا عن رفضهما استئناف اية مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. وقال صلاح البردويل القيادي فى حماس ان "الموافقة العربية على البدء فى مفاوضات مباشرة بين سلطة فتح والاحتلال تعبر عن حالة من الضعف والتشرذم فى الموقف العربي".

واعتبر ان الموقف العربي "هو انسحاب واضح من المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية في الوقت الذي يتوغل فيه الاحتلال على الارض والمقدسات"، محذرا من "مغبة الانخراط في هذه المفاوضات لانها ستشكل مسمارا في نعش القضية الفلسطينية". وقالت حماس في بيان انها "ترفض اي دعوة عربية لاستئناف المفاوضات مع الاحتلال وتعتبر ذلك خطيئة سياسية كبيرة".

واضافت الحركة ان "منح اي غطاء عربي للرئيس الفلسطيني محمود عباس للتفاوض مع المحتل هو خطيئة سياسية كبيرة بحق شعبنا الفلسطيني وقضيته"، مطالبة "بسحب التفويض العربي السابق لمحمود عباس باجراء المفاوضات غير المباشرة".

واوضحت حماس ان الرئيس عباس "غير مفوض بالتفاوض بالنيابة عن الشعب الفلسطيني في ظل انتهاء صلاحياته وعدم أحقيته هو او غيره بالمساس بالحقوق والثوابت الفلسطينية".

من ناحيتها، قالت حركة الجهاد الاسلامي "نجدد رفضنا لاستمرار المفاوضات بكل اشكالها وصورها".

ورات الحركة التي تعتبر حليفة لحماس ان "استمرار المفاوضات يعني تهويد القدس وضياع الحقوق الوطنية الثابتة.. من يدعم خيار التفاوض مع العدو يشارك وبشكل مباشر في تكريس الاحتلال وبسط سيطرته الكاملة على ارضنا ومقدساتنا".

تفكيك حكومة نتنياهو

في المقابل استبعد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو تمديد التجميد الموقت للبناء الاستيطاني في مستوطنات الضفة الغربية، والذي كان اعلنه في تشرين الثاني ٢٠٠٩ تحت ضغط واشنطن وينتهي في ٢٦ ايلول.

واوضح نتنياهو للمرة الأولى موقفه حيال تمديد سريان قرار حكومته في شأن تعليق أعمال بناء جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، مؤكدا رفضه التمديد وطالب الفلسطينيين والمجتمع الدولي بطرح مطالب لا تثير أزمة سياسية داخل تحالفه اليميني.

وأفادت صحيفة هآرتس، امس بأن نتنياهو قال خلال لقائه وزير الخارجية الاسباني ميغيل موراتينوس في القدس، اول من أمس، ان استمرار تعليق البناء في المستوطنات هو أمر "مستحيل من الناحية السياسية الداخلية" وسيؤدي الى تفكيك حكومته.

ونقلت عن ديبلوماسيين اسبان ومصادر اسرائيلية ان "موراتينوس أوضح لنتنياهو أن موقف الاتحاد الأوربي هو أن على اسرائيل تمديد فترة تعليق الاستيطان".

وأضافوا أن "نتنياهو رد على ذلك بالقول ان تمديد تعليق البناء سيؤدي الى تفكيك تحالفه الحكومي وأشار الى أن الشروط الأخرى التي يطرحها الفلسطينيون لاستئناف المفاوضات المباشرة هي غير واقعية"، في اشارة الى مطلب الفلسطينيين بأن تستند المفاوضات الى حدود العام ١٩٦٧.

فتح تتهم

من جانب ثان، اتهمت حركة فتح حركة حماس برفض المصالحة الفلسطينية مقابل استجداء الحوار مع شخصيات أوربية وأميركية.

واكد الناطق باسم فتح أحمد عساف، في بيان: "رفض حماس المصالحة مع حركة التحرر الوطنية والقوى الوطنية والديموقراطية الفلسطينية في وقت تستجدي الحوار مع شخصيات أوروبية وأميركية تعبير عن نهج اقصاء دأبت حماس على تطبيقه مع كل الشركاء في الوطن".

اهداف واضحة

وفي العودة الى المفاوضات فان مراقبين يرون انها افتقرت منذ البداية إلى رؤية واضحة محددة للهدف، مادفع الطرفين إلى تناول المراحل الانتقالية ليس على أنها مهلة للاستعداد لاتفاق نهائي بل مجرد تمهيد للمفاوضات النهائية، وليس على أنها فرصة لبناء الثقة بل لتحسين الموقف التفاوضي. النتيجة أنّ كلاً منهما حرص على الحفاظ على مكتسباته لحين الوصول إلى المفاوضات النهائية. وهكذا غذّى موقف كل من الطرفين تصلب الطرف المقابل، ما أدى إلى حلقة مفرغة للتهرب من الالتزامات، والانتهاكات الإسرائيلية الواضحة، والاتهامات المتبادلة.

ومع تزايد الالتزامات التي وافق عليها الطرفان أدت الاتفاقات المرحلية المتتابعة، بما فيها خريطة الطريق، إلى تزايد إمكان المخالفات والتراجع عن المواعيد المحددة للتنفيذ، وأصبح كل اتفاق مؤقت محوراً للخلاف المقبل وصورة مصغرة للصراع في شموليته، وقاد ذلك إلى إعادة التفاوض مراراً وتكراراً وتراجع الاحترام لنصوص الاتفاقات نفسها.

اليمن: الهدنة مع الحوثيين قائمة رغم المواجهات الأخيرة

صنعاء / وكالات

أكد ناطق باسم الحكومة اليمنية أن اتفاق وفق إطلاق النار بين الحكومة والمتمردين الحوثيين مازال مطبقا، رغم المواجهات العنيفة التي وقعت بين المسلحين من جهة، وقبائل موالية للحكومة مدعومة من وحدات عسكرية من جهة أخرى، تخللها سيطرة الحوثيين على نقاط للجيش وأسر جنود.

وقال محمد الباشا، الناطق باسم السفارة اليمنية في واشنطن إن الحوثيين سيشاركون في مفاوضات الحوار الوطني التي تعتزم صنعاء تنظيمها خلال الفترة المقبلة، بدعوة من الرئيس علي عبدالله صالح، كاشفاً أن ثلاث شخصيات على الأقل ستمثل المتمردين الذين خاضوا ست حروب مع الدولة في المفاوضات المقبلة.

واعتبر الباشا أن الحوار الوطني المزمع عقده: "خطوة إيجابية تجاه إعادة بناء الثقة والسلام،" في اليمن، وأكد أن الرئيس اليمني مستعد للنظر في تشكيل حكومة وحدة وطنية، تتمثل فيها الفصائل المعارضة.

وكان مصدر يمني قد أكد سيطرة المسلحين الحوثيين، على نقطة عسكرية بمديرية حرف سفيان، وذلك بعد قليل من اتهام صنعاء للجماعة بالتصعيد ضد الحكومة.

وقال المصدر إن الحوثيين تمكنوا من أسر "عشرات الجنود ورجال القبائل المؤيدة للحكومة،" كما سيطروا على مكان هو عبارة عن نقطة عسكرية.

وأضاف المصدر أن الحكومة اليمنية تفاوض الحوثيين حالياً للإفراج عن المعتقلين والانسحاب من النقطة التي سيطروا عليها، مشيراً إلى أن الجيش اليمني سيكون مضطراً للجوء إلى القوة إن لم يحصل ذلك بالمفاوضات.

وتعد المواجهات أخطر تهديدا للهدنة القائمة منذ أشهر بعد الحرب السادسة في صعدة، ما دفع مجلس النواب اليمني إلى دعو الحكومة لـ"التصدي بحزم لكافة الأعمال الإجرامية، والوقوف أمام أي تمرد أو خروج على النظام والقانون."

أما مجلس النواب، فقد اتهم الحوثيين بعدم الالتزام بالنقاط الست التي أعلنتها الحكومة بناءً على طلبهم لوقف الحرب في صعدة، ودعا المجلس الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها الدستورية للتصدي بحزم لكافة الأعمال الإجرامية والوقوف أمام أي تمرد أو خروج على النظام والقانون و"العمل من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن."وكان الرئيس اليمني، قد وجّه دعوة إلى المقاتلين الحوثيين للانصياع إلى القانون والأمن، كما أكد تمسك صنعاء باتفاقية السلام معهم، والتي أنهت حرباً سادسة دامية امتدت آثارها إلى السعودية.

يذكر أن النقاط الست التي ضمنت وقف إطلاق النار في صعدة، تنص على "الالتزام بوقف إطلاق النار وفتح الطرقات وإزالة الألغام والنزول من المرتفعات"، و"الانسحاب من المديريات وعدم التدخل في شؤون السلطة المحلية"، و"إعادة المنهوبات اليمنية والسعودية، و"إطلاق المحتجزين"، و"الالتزام بالنظام والقانون"، و"الالتزام بعدم الاعتداء على السعودية."

مراقبون يصفون لقاء دمشق بالايجابي

قمة إستثنائية في بيروت لاحتواء الازمة الداخلية

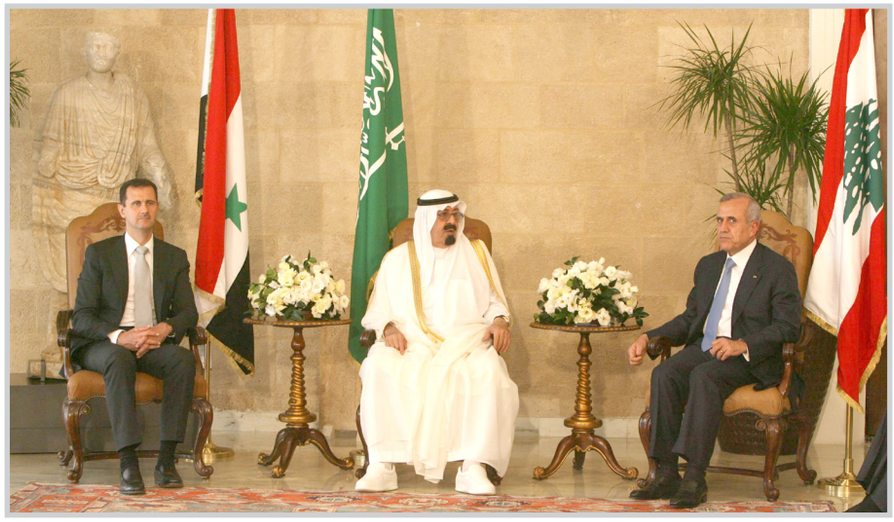

بيروت / وكالات

اتجهت الانظار امس الى العاصمة اللبنانية بيروت حيث تعقد قمة ثلاثية تجمع العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيسين السوري بشار الاسد واللبناني ميشال سليمان لاحتواء اي تفجير محتمل للوضع الداخلي في لبنان غداة الحديث عن احتمال توجيه المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والتي تنظر في اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري، الاتهام الى حزب الله.

ووصل الزعيمان على متن طائرة واحدة لساعات محدودة قادمين من دمشق في مسعى لانهاء التوتر ووأد أي انفجار أمني.

وتجدر الاشارة الى ان الملك عبدالله يزور لبنان للمرة الاولى منذ تسلمه العرش. وكانت آخر مرة زار فيها بيروت في عام ٢٠٠٢ عندما كان وليا للعهد، ومثّل المملكة في القمة العربية وطرح "مبادرة السلام العربية". أما الأسد، فهذه زيارته الثانية. كما من المقرر ايضا ان يصل امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الى بيروت في اليوم نفسه.

ويدخل هذا التحرك العربي في اطار المساعي للحد من التوتر المتصاعد في لبنان بعد توقع الامين العام لحزب الله حسن نصر الله الاسبوع الماضي ان تصدر المحكمة الدولية المكلفة قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري قرارا ظنيا يتهم افرادا في الحزب.

واثار هذا الاعلان مخاوف من احتمال حصول مواجهة جديدة بين انصار حزب الله الشيعي المدعوم من سوريا وايران، وانصار رئيس الحكومة السني سعد الحريري المدعوم من السعودية، تعيد الى الاذهان احداث ايار من العام ٢٠٠٨ التي قتل خلالها نحو ١٠٠ شخص.

وتترافق هذه المخاوف ايضا مع قلق متزايد من امكانية اندلاع حرب جديدة بين حزب الله واسرائيل التي اتهمت الحزب المسلح خلال الاشهر الاخيرة بتخزين الاسلحة، علما ان الجانبين خاضا نزاعا مدمرا في العام ٢٠٠٦.

ويقول مدير الابحاث في معهد بروكينغز في الدوحة شادي حمد "اعتقد ان الاسبوعين المقبلين سيكونان حاسمين". ويشير الى ان "احتمال تدهور الوضع واندلاع العنف الطائفي موجود، واللاعبون المعنيون يدركون هذا الخطر ويتخذون خطوات وقائية من اجل نزع فتيله قبل ان تخرج الامور عن السيطرة في الاسابيع او الاشهر المقبلة".

في غضون ذلك، دعا النائب اللبناني حسن فضل الله المنتمي الى حزب الله القادة العرب القادمين الى لبنان لمواجهة "مشروع فتنة" تخطط له اسرائيل. وحذر فضل الله عشية وصول الملك عبد الله والرئيس الاسد من ان هذه "الفتنة" في لبنان لن تكون في مصلحة العرب.

وقال ان "المشروع الاسرائيلي يهدف الى زعزعة استقرار لبنان وجره الى اتون فتنة لن تكون في مصلحة اي من اللبنانيين ولا اشقائنا العرب"، في اشارة الى القرار الظني المتوقع صدوره عن المحكمة الدولية المكلفة النظر في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري.

وعشية قمة بيروت، زار الملك عبد الله دمشق حيث عقد لقاء مع الرئيس السوري بشار الاسد وتعهدت سوريا والسعودية بالعمل على تحقيق الاستقرار في لبنان.

وقال بيان رسمي ان الزعيمين أكدا "حرصهما على دعم مسيرة التوافق التي شهدها لبنان منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ودعم كل ما يسهم في تثبيت استقراره ووحدته وتعزيز الثقة بين ابنائه".

و إعتبر مراقبون ان القمة السورية السعودية تعزز العلاقات العربية العربية وتحصن الوجود العربي في مواجهة التحديات التي تحدق بالامة العربية وقضاياها العادلة.

واعتبر المراقبون في تصريحات صحافية ان القمة التي وصفت بـ"قمة التشاور والتنسيق" تحمل هموم الامة في ظل ما تمر به المنطقة من وضع دقيق وخطير يتطلب بحث الملفات الساخنة في الاراضي الفلسطينية ولبنان والعراق.

واكدوا ان القمة ستعطي بالتأكيد مردودا ايجابيا على الصعد كافة متمنين ان يشمل التوافق جميع الدول العربية لخلق فضاء عربي يخدم مصالح الامة العربية وقضاياها العادلة لاسيما الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة والعراق ولبنان.

محادثات السلام في السودان تتسبب باشتباكات عنيفة في دارفور

الخرطوم / رويترز

قال مسؤولون وسكان محليون ان الخلافات بشأن عملية السلام المتداعية في دارفور فجرت حوادث عنف في مخيمات النازحين السودانيين وتسببت في مقتل ثمانية اشخاص واصابة عشرات بجراح في هذه المنطقة الواقعة بغرب السودان.

وأكدت بعثة حفظ السلام المختلطة من قوات الامم المتحدة والاتحاد الافريقي (يوناميد) مقتل ثلاثة اشخاص في بلدة زالنجي في غرب دارفور بعد معارك بين نازحين يعارضون محادثات السلام واخرين يؤيدونها.

وقال اثنان من السكان لرويترز ان المعارك نشبت مرة اخرى في مخيم كلمة في جنوب دارفور وتسببت في مقتل خمسة اشخاص.

والانقسامات شديدة بشأن محادثات السلام التي تعقد في دولة قطر ولم تحقق تقدما يذكر في غياب جماعتي التمرد الرئيسيتين. وكان وسطاء احضروا اكثر من ٤٠٠ من ممثلي المجتمع المدني الى الدوحة من أجل المحادثات لكن المعارك تفجرت بعد ان عادوا الى دارفور.

وقالت يوناميد في بيان "وردت انباء مفادها ان ثلاثة اشخاص من الانصار او الاعضاء لحركة التحرير والعدالة التي وقعت في الاونة الاخيرة اتفاق هدنة مع الحكومة السودانية ... قتلوا أمس ... في زالنجي".

وقالت يوناميد ان السلطات الحكومية اعتقلت اربعة اشخاص يشتبه بقتلهم الرجال الثلاثة اعضاء حركة التحرير والعدالة وهي تحالف جديد للمتمردين والجماعة الوحيدة التي تتفاوض مع الحكومة.

وكان متمردو دارفور اتهموا الخرطوم بالاغارة على مخيم زالنجي يوم الاربعاء الماضي.

ولا تشارك في محادثات الدوحة جماعتا التمرد الرئيسيتان في دارفور وهما جيش تحرير السودان الذي يتزعمه عبد الواحد محمد النور وحركة العدل والمساواة.

ونشبت اضطرابات ايضا في مخيم كلمة يوم الخميس وهي المرة الثانية في اسبوع التي يعصف فيها العنف بالمخيم الذي يؤوي مئة الف من سكان دارفور.

وقال صلاح الدين عبد الله حسن الذي حضر محادثات الدوحة لرويترز من المخيم "قتل خمسة اشخاص من عائلتي وهناك الكثير من الجرحى."

وكان مخيم كلمة والمخيمات حول زالنجي عادة معاقل لجيش تحرير السودان.

ويؤكد اشتداد حوادث العنف انهيار الامن والنظام في المنطقة الشاسعة على الرغم من وجود قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة والاتحاد الافريقي (يوناميد) وهي أكبر قوة لحفظ السلام تمولها الامم المتحدة في العالم.

نفوذ المتشددين يمتد الى المناطق المستقرة

"الشباب" تشيد بمعارك بونت لاند وتنفي صلتها بها

مقديشو/وكالات

نفت "حركة الشباب المجاهدين" الصومالية أن تكون قد لعبت دوراً مباشراً في المعارك التي أعلن رئيس بونت لاند أن قوات إقليمية شبه مستقلة قد خاضتها مع مسلحين إسلاميين، ولكن الناطق باسمها قال إن الحركة "تشعر بالسرور" لوجود قوى قررت مواجهة سلطات الإقليم الواقع شمالي البلاد.

وقال محمد راجي ديري، الناطق باسم "حركة الشباب" في العاصمة الصومالية مقديشو، للصحفيين: "القتال كان بين المسلمين المحليين والاستخبارات التابعة لبونت لاند، وهم عبيد لأثيوبيا، ونحن فرحون لوقوع قتال معهم،" في أحدث تطور على المعارك التي أقلقت المجتمع الدولي من تمدد نفوذ المقاتلين المتشددين نحو المناطق المستقرة شمالي البلاد.

ودعا ديري، في مقابلة أجراها عبر الهاتف مع الصحفيين، إلى عدم اعتبار أن كل مجموعة مسلحة تقرر مقاتلة السلطات هي بالضرورة تابعة لحركة الشباب.

وكان محمد أتوم، الذي عرّف عن نفسه بأن أحد قياديي المجموعة المسلحة التي واجهت سلطات بونت لاند قرب مدينة بوصاصو، قد تحدث قبل يومين عن المعارك، فقال إن حركة الشمال "غير متورطة" بشكل مباشر بالمواجهات، ولكنه تجنب الرد على سؤال يتعلق بما إذا كانت المجموعة نفسها تابعة للتنظيم أو أنها تعتنق أفكاره.

وقال أتوم إن المسلحين هم: "مسلمون يريدون إقامة دولة إسلامية،" علماً أن أتوم مدرج على قوائم هيئات المراقبة التابعة للأمم المتحدة كأحد تجار السلاح الذين يوفرون الذخائر لحركة الشباب المتصلة بتنظيم القاعدة.

وكانت الأوضاع في الصومال قد شهدت الاثنين تطورات لافتة، إذ امتدت نشاطات حركة الشباب المجاهد المسلحة والمرتبطة بتنظيم القاعدة إلى منطقة "بونت لاند" الذاتية الحكم، فاندلعت معارك بين المسلحين وعناصر الجيش المحلي، ما أدى لمقتل ١٣ شخصاً.

وقالت تقارير محلية أن مسلحين متشددين شنوا هجوما على معاقل قوات بونت لاند المتمركزة فى ضواحي قريتي لاك وكرن، الواقعتين على بعد ٣٥ كلم تقريبا جنوب بوصاصو. ووصفت حكومة بونت لاند المهاجمين بأنهم عناصر من حركة الشباب المجاهدين.

وقال رئيس بونت لاند، عبد الرحمن شيخ محمد فارولي لوسائل الإعلام، إن المواجهات بين قوات الإقليم والمسلحين كانت شرسة، وأدت إلى مقتل ١٣ منهم، وأسر قيادي ميداني مهم يدعى جامع إسماعيل.

وقال فارولي إن بونت لاند تواجه حالياً حركة الشباب "والشبكات الإرهابية الأجنبية التي تدعمها،" داعياً سكان الإقليم إلى التصدي لمن وصفهم بأنهم "إرهابيون مرتزقة" جاءوا لزعزعة الاستقرار في منطقتهم.

يذكر أن مناطق شمالي الصومال تعيش في حالة من الهدوء النسبي مقارنة بالأراضي الجنوبية التي تتقاتل فيها القوى منذ سقوط الحكومة المركزية عام ١٩٩١، وقد تشكلت في تلك المناطق حكومة محلية بإقليم يحمل اسم "بونت لاند" وحكومة مماثلة بإقليم "صومالي لاند" الذي أعلن استقلاله من جانب واحد.